

هل ترغب الرياض في اعتذار وإذعان مُؤسّس "أمازون"؟.. كيف ستُشارك السعودية بالحقيقة لنفي علاقةولي عهدها وماذا عن الأدلة؟..



هل باتت مُراسلات "الواتس آب" مُخترقةً وتهديداً لأمن أمريكا القومي؟.. لماذا يصمت بيزوس وما هي خِياراته؟

عمان- "رأي اليوم"- خالد الجيوسي:

هي عادةً باتت دخلةً على منصّات العالم الافتراضي السعودية، هي الحملات التي بات يشنّها السعوديون على المُناهضين لنظام الحكم في بلادهم، أو سياساتولي عهد بلادهم الأمير محمد بن سلمان، وهي عادةً فيما لو جرى رصدها، ومُتابعتها، بدأت مُنذ حواليخمس سنوات، أي مُنذ صُعود الملك سلمان بن عبد العزيز، إلى الحكم العام 2015، وكان آخرها تلك الحملة الضّخمة التي دعت إلى مُقاطعة بضائع شركة أمازون في السعودية، وتهديدها بخسارة الملايين.

الأمير محمد بن سلمان، مُتهمٌ شخصياً هذه الأيام باختراق هاتف مُؤسّس شركة أمازون جيف بيزوس عن طريق رسالة "واتس آب"، لكن سفارة بلاده في الولايات المتحدة، تقول إنها مزاعم غير حقيقة، وغير منطقية، بل وتُطالب بفتح تحقيق حولها، وهو ما يُعيد التساؤلات حول كيف يمكن للسلطات السعودية أن تتعاون وتُشارك في التحقيق لإثبات عدم صحة مزاعم الاختراق فيما لو جرى تقديم أدلة تُدعّم تلك الاتهامات كما طلب وزير خارجيّتها فيصل بن فرحان، وهي تتعلّق بشخصولي العهد، وهي التي ترفض إجراء مُحاكمات على غير أراضيها، أو تسليم المُطالعين فيها من مواطناتها، وهل يمكن أن تتحول إلى تحقيقات دوليّة، في حال ثبوت الإدانة، ومُقارنتها مع الموقف الدولي الصّعيف، حال الاتهامات التي

وَجَّهَتْ لِلأَمِيرِ بْنِ سُلَيْمَانَ فِي قَضِيَّةِ خَاشِقِي، حِيثُ مُحَاكِمةً جُرِتْ عَلَى الْأَرْضِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ لِلْمُتَّهِمِينَ، أَفْرَجَ فِيهَا عَنْ أَبْرَزِ الْمُتَّهِمِينَ فِيهَا، الْمُسْتَشَارِ سَعْدِ الْقَطَانِي، وَرَئِيسِ الْإِسْتِخْبَارَاتِ أَحْمَدُ الْعَسِيرِيِّ.

ثُمَّةَ تَحْلِيلَاتٍ يَقُولُهَا الْمُنْتَهِيُّونَ، وَلَا تُدْعِيَ مُهَاجِمَةَ الْأَدْلَةِ، يُقْدِّمُهَا أَصْحَابُهَا، تَرْبِطُ بَيْنَ مَصْلَحةِ سُعُودِيَّةٍ فِي اخْتِرَاقِ هَاتِفِ رَئِيسِ أَمازُونَ، وَمُؤْسَسَهَا، حِيثُ الصَّاحِفَيُّ السُّعُودِيُّ جَمَالُ خَاشِقِي كَانَ يَعْمَلُ فِي الصَّحِيفَةِ الَّتِي يَمْلِكُهَا بِيزُوسُ كَاتِبًاً، وَالْأَخِيرُ وَصَحِيفَتِهِ (وَاسْتِنْطَنْ بُوُسْتَ) وَقَفَا فِي مَوْضِعِ الْمُهَاجِمِ وَالْمُنْتَقِدِ، لِلْسُّلْطَاتِ السُّعُودِيَّةِ، وَهَذِهِ الْمُتَّهِمَاتُ لَهَا لِمَقْتَلِ خَاشِقِي، وَبِالْتَّالِي إِنَّ اخْتِرَاقَ هَاتِفِ مَالِكِ الصَّحِيفَةِ يَبْدُو رَبِّهَا مَصْلَحةً سُعُودِيَّةً "فَضَائِحَةً"؛ فَمُقَابِلًا اصْطِفَافِ بِيزُوسَ، وَتَضَامِنُهُ مَعَ خَاشِقِي خَلَالَ حَيَاتِهِ وَنَسْرَهُ مَقَالَاتِهِ "الْمُعَارِضَةِ" أَوْ بَعْدَ مَمَاتِهِ، كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَحَمَّلَ "الْفَضِيْحَةَ"؛ أَوْ عَلَاقَةَ مَعَ سَيْدَةَ خَارِجِ إِطَارِ الزَّوْجِ، مَا أَدَّى إِلَى طَلاقِهِ، وَتَقَاسِمِهِ ثَرَوَتِهِ لِإِتَّمَامِهِ، وَهُنَّا يَكُونُ قدْ حَصَلَ الانتِقامَ السُّعُودِيَّ رَبِّهَا، لَكِنْ مَزَاعِمُ الْاخْتِرَاقِ لَهَا تِفَ الصَّحِيفَةِ يَقُولُ مُشكِّلَوْنَ فِيهِ، كَانَتْ قَدْ حَصَلَتْ قَبْلَ خَمْسَةِ أَشْهُرٍ مِنْ مَقْتَلِ خَاشِقِي، وَبِالْتَّالِي لَا مَصْلَحةً سُعُودِيَّةً مِنْ اخْتِرَاقِهِ.

فَكَرْهَةُ أَنْ يَخْتَرِقَ وَلِيُّ الْعَهْدِ السُّعُودِيِّ الْأَمِيرِ بْنِ سُلَيْمَانَ، هَاتِفَ بِيزُوسَ، هِيَ لَيْسَ إِلَّا فَكْرَةً سَخِيفَةً بِحسبِ تَوْصِيفِ وزَيْرِ الْخَارِجِيَّةِ السُّعُودِيِّ الْأَمِيرِ فَيَصِلُّ بِنَ فَرَحَانَ، وَلَعَلَّهُ لَا يَحْتَمِلُ مَسَأَلَةَ الْخُوْصِ فِيهِ حَتَّى بِحسبِ التَّقْدِيرَاتِ السُّعُودِيَّةِ، لَكِنَّ "بِيَانًا" صَادِرًا عَنْ مَقرِّرِ الْأَمْمِ الْمُتَّحِدَةِ أَنِيسِ كَالَّامَارِ، وَمَقْرَرِ التَّحْلِيلِ الْجَنَائِيِّ دِيفِيدِ كَايِ، قَالَ فِيهِ إِنَّ "الْتَّحْلِيلِ الْجَنَائِيِّ لِعَمَلِيَّةِ اخْتِرَاقِ هَاتِفِ مَالِكِ شَرْكَةِ أَمازُونَ، عَبَرَ رَسَالَةً مِنْ وَلِيِّ الْعَهْدِ السُّعُودِيِّ، يُمْكِنُ تَقْيِيمَهُ بِأَنَّهُ مَوْثُوقٌ بِهِ، بَدْرَجَةِ بَيْنِ الْمُتَوَسِّطِ وَالْعَالِيَّةِ، كَمَا طَالَبَ السُّلْطَاتِ الْأَمْرِيكِيَّةِ بِإِجْرَاءِ تَحْقِيقٍ فُورِيٍّ، كَمَا أَشَارَ الْبَيَانُ إِلَى أَنَّ الْبَرَنَامَجَ الَّذِي اسْتَخَدَهُ الْأَمِيرُ بْنُ سُلَيْمَانَ فِي قَرْصَنَةِ الْهَاتِفِ هُوَ بَرَنَامَجُ (بِيَغَاسُوس) الإِسْرَائِيلِيِّ لِلتَّجَسِّسِ الْإِلْكْتَرُونِيِّ، وَالْتَّحْلِيلِ الْجَنَائِيِّ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُقْرَرُّانِ، قَدْ يَرْفَعُ صَفَةَ "الْسَّخِيفَةِ" عَنِ الْاتِّهَامِ، وَقَدْ يَنْقُلُهُ إِلَى صَفَةِ قَبْلِ الْلَّنْقاَشِ بَيْنِ الْمُتَوَسِّطِ وَالْعَالِيِّ، هَذَا عَلَى أَلْقَلِ مَا يَرَاهُ بَيْانُ الْمُقْرَرِّانِ الْأَمْمِيَّانِ، وَمَعَ كُلِّ هَذَا يَجُدُّ الرِّسَارَةُ إِلَى أَنَّ مَا يَصْدِرُ عَنْهُمَا "غَيْرَ مُلْزَمٍ"، وَيَحْمِلُ اعْتِبَارًا عَلَى صَعِيدِ السَّمْعَةِ، وَمَكَانَةِ الدُّولَ الْأَخْلَاقِيَّةِ.

الْسُّؤَالُ الْمُطْرَوْحُ فِيمَا إِذَا كَانَتِ السُّلْطَاتِ الْأَمْرِيكِيَّةُ، مُعْنَيَّةً بِإِجْرَاءِ "تَحْقِيقَاتِ جَدِيدَةٍ" كَمَا طَلَبَ مِنْهَا كَالَّامَارِ وَكَايِ، فِي طَلَبِ مَزَاعِمِ قُدرَةِ السُّعُودِيِّينَ عَلَى اخْتِرَاقِ هَوَاتِفِ أَجْهَزةِ الْأَمْرِيكِيَّةِ، وَوُجُودِ إِدَلَّةٍ مُبَدِّيَّةٍ، مَا قَدْ يُشكِّلُ تَهْدِيَّةً لِلْأَمْنِ الْقَومِيِّ، وَوُضُوعِ جَمِيعِ مَؤْسِسَاتِ الدُّولَةِ الْأَمْرِيكِيَّةِ، تَحْتَ مَخَاطِرِ أَجْهَزةِ تَجَسِّسِ إِسْرَائِيلِيَّةِ، تُبْيَاعُ لِلْسُّعُودِيِّينَ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ رَاغِبِيِّ التَّجَسِّسِ، وَهَذِهِ الْمَخَاوِفُ عَدَّرَ عَنْهَا السِّيَنَاتُورِ الدِّيمُقْرَاطِيِّ كَرِيسِ مِيرْفِيِّ، وَالَّذِي قَالَ إِنَّهُ سَيَطْلُبُ مِنْ مَدِيرِ الْإِسْتِخْبَارَاتِ الْقَومِيَّةِ، وَمَدِيرِ مَكْتَبِ التَّحْقِيقَاتِ الْفَدَرَالِيِّ، بَفْتَحِ تَحْقِيقٍ حَوْلَ سَعْيِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ لِللوْصُولِ إِلَى هَوَاتِفِ الْأَمْرِيكِيِّينَ بِشَكْلٍ غَيْرِ مَشْرُوعٍ، كَمَا أَشَارَ مِيرْفِيِّ إِلَى تَخْوِفَتِهِ مِنَ التَّوَاصِلِ الَّذِي يَجْرِي بَيْنِ جَارِيِّدِ كُوشِنِرِ صَهْرِ الرَّئِيسِ الْأَمْرِيكِيِّ دُوَنَالَدِ تَرَامَبِ، وَمُسْتَشَارِهِ، وَالْأَمِيرِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَبَرَ "الْوَاتْسَ آبَ" وَالْمَخَاطِرِ الَّتِي تَتَرَتَّبُ مِنْ هَذِهِ الْعَلَاقَةِ عَلَى الْأَمْنِ الْقَومِيِّ الْأَمْرِيكِيِّ.

ولم تكُن التخوّفات الأمريكية وحيدةً في ذلك الشأن، فقد انضمّت إليها خشية بريطانية، بعد تقارير صحافية، تحدّث عن أنّ رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، قد تبادلا على الأرجح الرسائل هو وولي العهد السعودي عبر تطبيق "واتس آب"، أمّا "الفيسبوک" من جهته وهو المالك الحالي لتطبيق (الواتس آب)، فعلى بالقول إنه يأخذ مزاعم الاختراق على "محمل الجد"، لكنّه لم يُعلّق على أيّ قصص فردية، جاء ذلك على لسان نيكولا مدلسون، نائبة رئيس الموقع في أوروبا، والشرق الأوسط، وأفريقيا. لعلّ السلطات السعودية لا تكرر بتلك الاتهامات، فهي تحظى بقطاع سياسي ولعلّه "دلل" من إدارة الرئيس دونالد ترامب، وتعتقد جازمةً أنّ التحقيقات لن تؤثّر على دورها وحتى حضورها الإقليمي، لكن سمعتها في الولايات المتحدة الأمريكية، وقيادتها تحديداً، ليست على ما يُرام، بدليل استعانتها بشركات علاقات عامّة لتحسين صورتها، وهي الصورة السلبية، التي عبدّرت عنها النائبة إلهان عمر، حيث طالبت ترامب، بالكشف عن "تدليل" من وصفتها بالأنظمة الاستبدادية مثل السعودية، وأضفت في تغريدة، إنّ السعودية تقتل الأطفال في اليمن، وتغتال صحفييها، والآن تُقرصن هواتف الأمريكيين.

ورغم النّفي السعودي لعلاقة بن سلمان باختراق هاتف رئيس أمازون، بدا أنّ منصّاتها التواصلية، تُمارس نوعاً من الضغط المُتواصل، ضمن حملة مُقاطعة لافتاً لبعضها البعض شركة أمازون، وهي ضُغوط تتزامن بشكلٍ متزامنٍ ولافتٍ، مع الاتهامات المتعلّقة باختراق هاتف بيزوس (الآيفون)، وتضمّن وسم هاشتاقآلافاً من التغريدات التي تدعو إلى مُقاطعة الشركة، وتلقين صاحبها درساً لن ينساه، على حد وصف المُغرّدين المُشاركين في الوسم الذي وصلت فيه التغريدات إلى الآلاف، وقد جرى تصدير وسمين للحملة، واحد باللغة العربية، وآخر بالإنجليزية، مُطالبين فيه صاحب الشركة بالاعتذار، وإلا خسارة الملايين. وهذه الحملة، كما رصدت "رأي اليوم"، ستكون بمثابة التحرير العلني على الشركة، وبضاعتها، وصاحبها، ومنصة أمازون، من المنصّات التي لها إقبال واسع من قبل السعوديين، لكن التّساؤلات ستبقى مطروحةً، فيما إذا كانت ستنتهي تلك الحملة الافتراضية، بثنى السعوديين عن الإقبال على بعضها أمازون، ومُقارنتها بحملات سابقة شنّتها المملكة ضد تركيا، وسياحتها، على خلفية مقتل خاشقجي على أراضيها، وفشلت في ثنى السعوديين عن اختيار إسطنبول والمدن التركية الأخرى كوجهة سياحية أولى، وذلك بحسب ما تقول آخر التقارير السياحية القادمة من بلاد العثمانيين.

الاهتمام السعودي بضرب سوق أمازون في الداخل السعودي ضمن الحملات الافتراضية، قد يُعطي نتائجه الإيجابية لتحقيق نوعٍ من الضغط على مالك الشركة، على الأقل وفق التقدير السعودي، لكنّه سلبياً قد يُعيد توجيهه أصابع الاتهام حول المُسلّم العادي في اختراق هاتف بيزوس، وقد يكون بمثابة إدانة أوّلية، حيث التزامن لافتٌ، ومُثير لانتباه المُراقبين مع مزاعم الاختراق، والأخير (الاختراق) ليس إلا مجرّد فكرة سخيفة على حد تعبير وزير الخارجية السعودي.

بالعودة إلى نجم القمة الملياردير بيزوس، كان لافتاً أنّ الأخير لم يُوجه اتهاماً مُباشراً للأمير محمد بن سلمان باختراق هاتفه حتى كتابة هذه السطور، بعد تصرّر المزاعم، حيث كانت تجمعه

مصالح اقتصادية في السعودية ما قبل اغتيال خاشقجي، وانهارت بعد هذه تحقیقات نشرتها صحفته الواشنطن بوست حول جريمة الاغتيال.

وكان بيزوس قد وجّه اتهام في فبراير العام 2019 لمجلة "ناشونال إنكوارير" المُوالية للسعودية في الولايات المتحدة، اتهامات بتشويه سمعته، بعد نشرها رسائل نصية، بينه وبين صديقه المذيعة التلفزيونية خلال زواجه، كما استعان بمحقق بذات العام، وتوصّل إلى وجود روابط بين المملكة وقرصنة هاتفه، فيما لم يُؤكّد نفسه أو ينفي اتهام القرصنة.

ولعلّ بيزوس كما يُقدّر البعض، سيكون أمام اختيار الصمت إيثاراً للسلامة الاقتصادية، وفهمًا للرسالة السعودية المفترضة، وربما فضائح أخرى، وهو خيار قد يكون مُستبعداً نظراً ل الواقع اختياره المدّام مع ولـي العهد السعودي بعد اغتيال جمال خاشقجي وتخليه عن المصالح، أو أنه ينتظر نتائج التحقیقات النهائية، أو يملك دلائل قوية تقطع الشك بيقين مُلـمـوع الأمـير بن سـلمـان "شخصـياً" باختراق هاتفه، ويختار توقيت عرضها للعالم بعناية، فيما العربية السعودية على موعدٍ مع استضافة قمة العشرين- نوفمبر 2020، والتي تستضيفها الرياض لأول مرّة، وثاني مرّة في الشرق الأوسط، وتسعى فيها لجذب أنظار العالم الإيجابية نحوها، بينما الأصوات بدأت فعلـياً، بالدعوة إلى إعادة النظر في حضور القمة، حيث رئيسة لجنة حقوق الإنسان في الاتحاد الأوروبي ماريا أرينا طلبت ذلك على خلفية مُعطيات القرصنة السعودية.

صمت بيزوس هذا، بدأت تتفاعل فيه الأوساط السعودية، مع تصدّر رواية صحيفة " ولو ستريت جورنال"، والتي تنسف رواية الاختراق من أساسها، وتقول إنّ صديقة الملياردير، هي ذاتها من سلّمت رسائلهما إلى شقيقها الذي باعها مقابل 200 ألف دولار، إلى مجلة "ناشونال إنكوارير"، والتي وجّه لها بالفعل مؤسس أمازون الاتهام بتعمّد تشويه سمعته، وهي المجلة المُقرّبة من المملكة بكل الأحوال، ولكن السعودية نفت علاقتها بالموضوع، وهي رواية تطلّق قيد التحقيق بيد المدعين العاديين في ما نها تن، بحسب ما ذكرت "لو ستريت جورنال"، ولعلهم يمتلكون إجابة وافية حول اختراق هاتف بيزوس من عدمه.